المحاضرة رقم (11): طرق قياس التضخم واثاره

التضخم كغيره من الظواهر الاقتصادية، لتحديد مستواه تستعمل الحكومات عدة مؤشرات ومقاييس لقياس معدلاته، كما أنه يخلف آثارا اقتصادية واجتماعية عديدة تسعى الدولة جاهدة للحد منها.

أولا: قياس القوى التضخمية

توجد العديد من المؤشرات والمعايير المستخدمة لقياس التضخم، نذكر أهمها فيما يلي:

1- الأرقام القياسية للأسعار:

تعتبر تحركات الأسعار من أهم الدلائل والمؤشرات التي تعتمدها الدولة لمعرفة حدة وسرعة التضخم، وعلى هذا الأساس تم اعتماد العديد من الأرقام القياسية، التي أصبحت مرجعا هاما لقياس التضخم.

1-1تعريف الأرقام القياسية :

الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر. وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف **بالرقم القياسي للأسعار**، وهو" عبارة عن مقياس نسبي يقيس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن" .

ونحصل عليه بقسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين(فترة أو مكان المقارنة)، على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر(فترة أو مكان الأساس)، وعليه، فإن الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس، ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية.

1-2أنواع الأرقام القياسية:

توجد العديد من الأرقام القياسية والمؤشرات الاقتصادية التي تعتمدها الدول لقياس تحركات المستوى العام للأسعار وتحديد ما إذا كان الوضع الاقتصادي مستقرا أم أنه يعاني خللا ما، ومن أهم هذه الأرقام القياسية ما يلي:

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعرف بأنه: النسبة المئوية بين أسعار سلة من السلع والخدمات في وقت معطى وفي مكان محدد، وأسعار نفس هذه السلع والخدمات في ظل نفس الشروط وخلال الفترة المرجعية المختارة كأساس للمقارنة.

- الرقم القياسي لأسعار الإنتاج:

يعبر هذا الرقم عن التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو بالنسبة لقطاع أو صناعة منفردة من القطاعات أو الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وذلك خلال فترة معينة قد تتحدد بسنة أو عدة سنوات.

- الرقم القياسي لأسعار الجملة:

الرقم القياسي لأسعار الجملة، هو أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة معينة من الزمن.

-الرقم القياسي الضمني:

الرقم القياسي الضمني، أو" المكمش"، من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت وسيطة، إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء.

ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني.

2- معايير الفجوة التضخمية.

يرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار. وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

2-1 معيار فائض الطلب الكلي

تقاس الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي، محسوبا بالأسعار الجارية، والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة. أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود، ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد.

2-2 معيار الإفراط النقدي

ويستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية الحديثة لفريدمان والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود(حاصل قسمة كمية النقود على الناتج القومي)هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير في مستوى الأسعار.

2-3 معيار الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية النقدية الكلاسيكية، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي، أي زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الناتج الوطني الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي.

ثانيا: آثاره

ينتج عن التضخم عدد كبير من الآثار السلبية، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- تفشي الرشوة والفساد الاداري (بسبب ارتفاع مستويات الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود).
- زيادة البطالة (يزيد التضخم من عدد العاطلين عن العمل في المجتمعات الفقيرة).
- ازدياد معدلات الفقر نتيجة لانخفاض أو حتى انعدام مصادر الدخل الأسرية.
- تزيد معدلات التضخم العالية من احتمالية ارتكاب جرائم الملكيات الخاصة كالسرقة والنهب.
- يؤدي التضخم الى غياب التوازن الاجتماعي بين الجماعات الاجتماعية وذلك نتيجة لإعادة توزيع الدخل بصورة غير عادلة (حيث هناك من يستفيد من ارتفاع الاسعار وهناك من يتضرر منها).
- يدفع التضخم الاقتصادي بالأفراد للاقتراض تلبية لاحتياجاتهم الآنية مما يؤدي الى زيادة مديونيتهم.